أوغالدي غودينيز، سيرجيو جيراردو (كوستاريكا)

[Arabic]

[الأصل: بالأسبانية]

بيان المؤهلات

تتشرف جمهورية كوستاريكا بتقديم بيان مؤهلات سيرجيو جيراردو أوغالد غودينيز، وفقا للمادة 36 (4) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والقرار رقم ICC-ASP/3/Res.6 (وتعديلاته) التي اعتمدتها جمعية الدول الأطراف بشأن الإجراء المتعلق بترشيح وانتخاب قضاة المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك البلاغ رقم ICC-ASP/19/SP/01 بتاريخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2019 وملحقه الأول.

قررت حكومة كوستاريكا ترشيح السيد أوغالدي لمنصب قاضي المحكمة الجنائية الدولية للفترة 2021 – 2030، والذي سيتم انتخابه خلال الدورة التاسعة عشرة لجمعية الدول. الأطراف في نيويورك، في كانون الأول/ديسمبر 2020.

ترشح حكومة كوستاريكا السيد أوغالدي لإدراجه في القائمة باء، حيث ينبغي أن يكون المرشحون المدرجون بها "قد أثبتوا كفاءتهم في المجالات ذات الصلة من القانون الدولي مثل القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وكذلك مهنة المحاماة ذات الصلة بالعمل القضائي للمحكمة" (المادة 36، الفقرة 3 (ب) (2) من نظام روما الأساسي).

إجراءات اختيار المرشح

تؤكد كوستاريكا أن السيد أوغالدي يحظى بتقدير أخلاقي عالٍ، وقد أظهر حياده ونزاهته واستوفى الشروط المطلوبة لممارسة أعلى الوظائف القضائية في كوستاريكا، وفقاً للمادة 159 من الدستور السياسي لكوستاريكا، التي تنص على المعايير التي يلزم الوفاء بها من أجل ممارسة وظيفة قاضي محكمة العدل العليا، وهي السلطة الإدارية والقضائية العليا للسلطة القضائية. في كوستاريكا، يلتحق قضاة محكمة العدل العليا بالدوائر التي تنطق بالحكم النهائي في النزاعات المقدمة إليها وفقًا للإجراء المنصوص عليه في القانون والدستور السياسي الكوستاريكي. وبالتالي، فإن السيد أوغالدي يفي بجميع المعايير الدستورية لكوستاريكا لممارسة وظيفة قاضي محكمة العدل العليا.

أما بالنسبة لإجراء الاختيار الوطني، فإن السيد أوغالدي يخضع إلى تدقيق يتكون من جزئين. أولاً، لقد امتثل لإجراءات التعيين التابعة للمجموعة الوطنية لكوستاريكا في محكمة التحكيم الدائمة، وفقا للمادة 36 (4) (أ) (2) من نظام روما الأساسي وهو إجراء يتطلب تقييمًا متعمقًا لمهارات المرشح وخبرته. وفي 16 كانون الثاني/يناير 2020، قدمت المجموعة الوطنية في محكمة التحكيم الدائمة إلى وزير الخارجية وشؤون العبادة وثيقة تقييم مؤهلات السيد أوغالدي، والتي كانت ختامتها توصية إلى حكومة كوستاريكا لتعيينه في منصب قاضي المحكمة الجنائية الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن السلطة التنفيذية، رئيس الجمهورية سوية مع وزير الخارجية، وفقا لقانون كوستاريكا بشأن تعزيز التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية والمساعدة القانونية (*Promoción de la Cooperación y Asistencia Judicial con la Corte Penal Internacional*) أجرت عملية تقييم منفصلة عن تلك التي أجرتها المجموعة الوطنية في محكمة التحكيم الدائمة. أما

التقييم الثاني الذي تم إجراؤه في البداية تحت رعاية وزارة الخارجية وشؤون العبادة ثم مكتب رئيس الجمهورية ، فقد استمر لمدة ستة أشهر.

وكجزء من التقييم الثاني، الذي أجرته السلطة التنفيذية، قدم السيد أوغالدي معلومات وفقًا لأحكام المادة 36 من نظام روما الأساسي، وقدم أدلة مستفيضة عن مؤهلاته وخبرته المهنية الغنية في المجال القانوني، وهو أمر ذو صلة بالعمل القضائي للمحكمة. وتمت مقابلة السيد أوغالدي لأغراض هذا الترشيح. كما أعدت الوزارة رأياً فنياً عرضته على مكتب رئيس الجمهورية للتدقيق فيه. كما أجرى مكتب رئيس الجمهورية تقييماً آخر استناداً إلى المعلومات الواردة التي أدت إلى موافقته على ترشيح السيد أوغالدي.

وقامت كوستاريكا بعمل إجراءات تقييم متعمقة وصارمة، التي شملت عمليات تدقيق متعددة، من أجل ترشيح مرشح لا يستوفي جميع المعايير المنصوص عليها في نظام روما الأساسي فحسب، بل أنه يجسد أيضًا التزام الدولة ودعمها لمهمة وقيم نظام روما الأساسي والمحكمة الجنائية الدولية.

المهارات والخبرات المطلوبة لمنصب قاضي في المحكمة الجنائية الدولية

بسجل حافل وثابت في الإجراءات القضائية الدولية، شارك المرشح في إنتاج صكوك دولية ولديه خبرة واسعة، في كلا المجالات الأكاديمية والعملية، في ممارسة القانون الدولي، وهو مجال ذو صلة بالوظيفة القضائية للمحكمة.

إنه عضو في نقابة المحامين (*Colegio de Abogados y Abogadas*) في كوستاريكا، حيث مارس القانون لأكثر من خمسة وعشرين عامًا، عشرون عام منها في مجال القانون الدولي. لغة المرشح الأم هي اللغة الإسبانية، ولديه معرفة ممتازة ومتمكنة في اللغة الإنجليزية، لغة العمل الرسمية للمحكمة. إنه مواطن كوستاريكي ولا يحمل جنسية أخرى.

يحمل المرشح درجة الماجستير في القانون الأوروبي والمقارن من جامعة أكسفورد في المملكة المتحدة. حصل على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة كوستاريكا، كما حصل على دبلوم في دراسات كاتب العدل في نفس الجامعة. ونتيجة لتدريبه وتخصصه في القانون المقارن وممارسة مهنته، فهو على دراية تامة بالنظم القانونية الأوروبية، في كل من القانون المدني والقانون العام، ويمثل التقاليد القانونية في أمريكا اللاتينية، والتي تعد واحدة من أهم القوانين التقليدية. وأخيرًا، يتيح ترشيحه تمثيل جغرافي عادل.

إن مهاراته في المجالات ذات الصلة من القانون الدولي، مثل القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، فضلا عن الخبرة المعترف بها في مهنة القانون ذات الصلة بالعمل القضائي للمحكمة ووفقا للتقييمات التي أجرتها وزارة الشؤون الخارجية والعبادة وتلك التي تجريها المجموعة الوطنية في محكمة التحكيم الدائمة، تشمل دوره كمنسق للجنة القانون الداخلي بوزارة الخارجية والعبادة (*Comisión de Derecho Internacional del Ministerio de Relaciones Exteriores y Culto*)، وهو المنصب الذي شغله لأكثر من سبعة عشر عامًا، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 30473-RE المؤرخ 24 أيار/مايو 2002 والذي بموجبه شغل منصب مستشار أول لكوستاريكا لممارسة وتعزيز القانون الدولي العام والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، لا سيما فيما يتعلق بالصراعات الإقليمية والدولية، ولتعزيز سياسة كوستاريكا الخارجية بشأن حقوق الإنسان وحل النزاعات من خلال القانون الدولي.

من حيث خبرته في عمل المحكمة الجنائية الدولية منذ إنشائها، لعب المرشح دورا رئيسيا في تعزيز المحكمة من خلال إنشاء، مع أعضاء آخرين في لجنة القانون الدولي المذكورة أعلاه، الموقف القانوني الوطني الذي اعتمده كوستا ريكا والذي تتعهد بموجبه بعدم إبرام أي اتفاق يشكل استثناءً للمادة 98 من نظام روما الأساسي. شارك المرشح، بصفته ممثلا لبلده، بنشاط في جمعيات الدول الأطراف الست الأخيرة في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ومثل كوستاريكا في مكتب الجمعية لمدة أربع سنوات.

في عام 2015، نظم ندوة إقليمية لأمريكا الوسطى والمكسيك بشأن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، التي انعقدت في كوستاريكا والتي لعبت دورًا في أحد بلدان المنطقة التي صادقت على نظام روما الأساسي.

وفي عام 2016، تم تعيينه منسقًا لفريق لاهاي العامل المعني بالمحكمة الجنائية الدولية، وبهذه الصفة، قام بتنسيق جهود الدول الأطراف بشأن المسائل المرتبطة بالوفاء بمسؤولياتها بموجب المادة 112 من نظام روما الأساسي. كما حضر مجموعات عمل حول الحوكمة والتعاون والعالمية والتكامل والميزانية وغيرها من الاجتماعات المخصصة ومجموعات العمل التي يوجد مقرها في لاهاي.

لقد لعب دوراً قيادياً في تعزيز المساواة بين الجنسين وسياسات التمثيل الجغرافي العادل في المحكمة ودعم بقوة مكتب المدعي العام واستقلاله ودعم سياسات المدعي العام، خاصة السياسات المتعلقة بالأطفال. كما أيد تعزيز الصندوق الاستئماني للضحايا وميز نفسه من خلال مناشدته العلنية للمطالبة بالالتزام الائتماني للقضاة للمحكمة الجنائية الدولية.

في عام 2016، تم تعيينه أيضًا نائبًا لرئيس جمعية الدول الأطراف. وبهذه الصفة، ترأس أجزاء من جمعيات الدول الأطراف في عامي 2016 و 2017 وكذلك اجتماعات عديدة لمكتب جمعية الدول الأطراف. وفي الدورة السادسة عشرة لجمعية الدول الأطراف، التي عُقدت في نيويورك في عام 2017، شارك في رئاسة الاجتماع الختامي وساهم في المناقشات المتعلقة بتفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بشأن جريمة العدوان، التي اعتمدت بتوافق آراء مائة وثلاث وعشرين دولة من الدول الأطراف، وهي واقعة وصفت بأنها إنجازاً كبيراً للمحكمة.

في عام 2018، تم تعيينه من قبل مكتب جمعية الدول الأطراف لرئاسة مجموعة من السفراء لأغراض إجراء عملية الاختيار والتوصية لتعيين رئيس آلية الرقابة المستقلة للمحكمة الجنائية الدولية. كانت هذه عملية معقدة وحساسة نفذتها المجموعة بنجاح تحت قيادة السيد أوغالدي.

وفيما يتعلق بخبرته القانونية الدولية الأخرى ذات الصلة، على النحو المنصوص عليه في المادة 36 من نظام روما الأساسي، قدم المرشح المشورة ومثل دولة كوستاريكا في القضايا المعروضة على محكمة التحكيم الدائمة، ومحكمة العدل لأمريكا الوسطى، وحقوق الإنسان للبلدان الأمريكية النظام، بما في ذلك محكمتها ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. وقد قادته هذه التجربة إلى التعامل مع القضايا المتعلقة بالحوكمة والعلاقات مع المحاكم المذكورة أعلاه وكذلك دراسة الإجراءات والنزاعات المعروضة على عدد منها.

وفيما يتعلق بمحكمة العدل الدولية على وجه التحديد، بين عامي 2005 و 2018 ، عمل كمحامي وممثل في ذلك الوقت بصفة وكيل مساعد لكوستاريكا وشارك في نزاعات مختلفة وطلب للتدخل كجزء من نزاع بين دولتين أخريين. وقد ميز نفسه كمنسق للفرق القانونية التي قامت بعمل هذه القضايا وأيضًا بتقديم الحجج شخصيًا بنجاح أمام محكمة العدل الدولية.

ومن الأمثلة على خبرته في إدارة القضايا الدولية المعقدة الحالة المعنونة "بعض الأنشطة التي نفذتها نيكاراغوا في منطقة الحدود" (كوستاريكا ضد نيكاراغوا)، والتي كانت مرتبطة بقضية أخرى بعنوان "بناء طريق في كوستاريكا على طول سان خوان ريف (نيكاراغوا ضد كوستاريكا). كانت الإجراءات معقدة جداً بسبب العدد الكبير من الأحداث والأسئلة المقدمة إلى المحكمة للتقييم، والتي شملت إعداد عشرات التقارير الفنية، وفحص الشهود الخبراء، والعديد من الإجراءات لغرض بيان التدابير المؤقتة وكذلك إجراء مرحلة أخرى من الإجراء تهدف إلى تحديد التعويض المستحق على إحدى الدول للأخرى بسبب الأضرار البيئية التي تلحق بمنطقة رطبة ذات أهمية دولية. في بداية القضية، كان يقدم المشورة لكوستاريكا أيضًا بشأن إعداد توجيهات بشأن

القانون الإنساني الدولي في حالة تحول النزاع إلى صراع مسلح تشارك فيه قوات الأمن في كلا البلدين مما قد يؤثر على السكان المدنيين المجاورين.

وكجزء من نظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، شارك كمستشار لكوستاريكا في إجراءات التقييم التي أجرتها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. كما شارك في قضايا تتعلق بتقارير نشرتها هيئات مختلفة بشأن كوستاريكا وحقوق الإنسان وقدم آراء مختلفة بشأن أهمية تعزيز الاستقلال المالي لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

بين عامي 2000 و 2014، شغل مناصب مختلفة على المستوى الدولي لتمثيل كوستاريكا، منصب سفير في مهمة خاصة، بشكل رئيسي في المسائل المتعلقة بالقانون الدولي العام، سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف، بما في ذلك التفاوض على الصكوك الدولية. بين عامي 2001 و 2005، مثل كوستاريكا في المؤتمر الإقليمي للهجرة، وهي هيئة تعاون دولي مسؤولة عن اعتماد سياسات تتعلق بالحركة البشرية والهجرة.

لقد تفاوض بشأن أول اتفاق للبلد المضيف الذي وقعته محكمة التحكيم الدائمة لإنشاء مقر خارج لاهاي، في كوستاريكا. كما شغل منصب ممثل في المجلس الإداري للمحكمة لمدة أربعة سنوات. وهو عضو في محكمة التحكيم الدائمة منذ عام 2005.

مثّل كوستاريكا في مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص ومثّل بلده لمدة أربعة سنوات في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. بل كان، في جملة أمور أخرى، نائب رئيس المؤتمر العشرين للدول الأطراف في المنظمة.

كما تمت دعوته أيضاً لإلقاء محاضرة في عدد من المناسبات حول القانون الدولي والعدالة الجنائية الدولية، بما في ذلك العديد من المناسبات المتعلقة بالعالمية والتعاون والتكامل بموجب نظام روما الأساسي، وكذلك حول تفعيل اختصاص المحكمة في المسائل المتعلقة بجرائم العدوان. وأخيرا، كان متحدثا في الاحتفالات بالذكرى العشرين للمحكمة الجنائية الدولية.

لقد أكسبته مسيرته المهنية أيضًا التقدير في الأوساط الأكاديمية: أعطى دورة حول نظام الدول الأمريكية لحقوق الإنسان في جامعة كوستاريكا. وتمت دعوته في ثلاث مناسبات من قبل أكاديمية لاهاي للقانون الدولي المرموقة لقيادة الحلقة الدراسية حول إدارة التقاضي أمام محكمة العدل الدولية؛ ويعمل حاليا كأستاذ مساعد في القانون الدولي في جامعة السلام، التي أنشئت بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث يلقي عددا من المحاضرات في برامج الماجستير في القانون الدولي وحقوق الإنسان والماجستير في القانون الدولي وحل النزاعات.

وتود كوستاريكا أيضا أن تؤكد على مهاراته في الحوكمة المؤسسية ومهاراته الإدارية المطلوبة للقيام بدور قضائي وإدارة موارد المحكمة وموظفيها.

التعهدات

يتعهد السيد أوغالدي أنه في حالة انتخابه لمنصب القاضي، بالامتثال الكامل لالتزاماته الائتمانية تجاه المحكمة، بما في ذلك الالتزامات بالولاء للمؤسسة وحمايتها، كما يتعهد بحماية مصالح المحكمة إذا تعارضت مع مصالحه الشخصية. كما يتعهد بمراعاة أعلى المعايير الأخلاقية، سواء من حيث استخدام موارد المحكمة أو من حيث ولايته القضائية.

كما أنه يتعهد بتوفير نفسه لأي مقابلة (مقابلات) التي تتطلبها عملية الاختيار، بما في ذلك المقابلة مع اللجنة الاستشارية بشأن ترشيحات القضاة.

ونظرًا لخلفية ومعرفة سيرجيو أوغالدي المعترف بها في المجالات ذات الصلة من القانون الدولي، مثل القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى سجله الحافل في المهن القانونية ذات الصلة بالعمل القضائي للمحكمة، وخبرته في الإدارة والحكم المؤسسي، تعتقد حكومة كوستاريكا اعتقادًا راسخًا أن مهاراته تفي تمامًا بالمعايير المنصوص عليها في المادة 36 من نظام روما الأساسي وأنه سيستخدمها بشكل فعال لتحقيق الأهداف التي تشكل مهمة المحكمة وفقًا للقيم وأهداف نظام روما الأساسي.

———